

(تقبل جميع الإجابات التي تخدم المعنى المطلوب)

المادة	الأسئلة	الإجابة	العلامة الجزئية	العلامة الكاملة
التاريخ	شرح ما تحته خط	الحركة الوطنية : هي نشاط سياسي سلمي ضد الاستعمار يعبر عنه عن طريق الأحزاب السياسية ، الجمعيات ، الصحافة ، النوادي	0.75	2.25
		الهيمنة الفرنسية : هي السيطرة الفرنسية الكلية على الجزائر في شتى المجالات العسكرية ، الاقتصادية والسياسية ...	0.75	
		قانون الأهالي : هو مجموعة من الاجراءات التعسفية أصدرتها فرنسا بغرض التضييق على الجزائريين سنة 1871 من بينها منع التنقل إلا برخصة ، إقرار مبدأ العقاب الجماعي لكل تمرد أو ثورة ضد سكان أي منطقة	0.75	
	تعريف الشخصيات	الأمير عبد القادر : قائد عسكري جزائري، مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة ، حارب الاستعمار في مقاومته التي امتدت من 1832 - 1847 . مصالي الحاج : مناضل سياسي جزائري ، زعيم التيار الاستقلالي في الجزائر (حزب نجم شمال إفريقيا ، حزب الشعب الجزائري ، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) ، تعرض للسجن والإقامة الجبرية ويلقب أبو الوطنية الجزائرية . شارل لايفجيري : رجل دين مسيحي فرنسي من كبار المبشرين في الجزائر، كان أسقف الجزائر سنة 1866، ومؤسس جمعية الآباء البيض بالجزائر سنة 1869 وتوفي بها.	0.75 0.75 0.75	2.25
التاريخ	إكمال جدول الأحداث	الحادث	تاريخه	1.5
		إصدار قانون الحالة المدنية	23 مارس 1882	
		تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	05 ماي 1931	
المقدمة	العرض	تمهيد + طرح الاشكال ؟ 1 - السياسة الاستعمارية التي استهدفت القيم الدينية للمجتمع الجزائري: طبقت فرنسا من مجمل سياستها الاستعمارية الجانب الديني الحضاري من هوية الشعب الجزائري ، عن طريق العمل على : - فرنسة المدارس من خلال تطبيق مناهج فرنسا وغرس حب فرنسا و محاربة اللغة الوطنية " العربية " . - القضاء على التعليم الإسلامي (الزوايا ، الكتاتيب) وفرنسة المحيط . - تدمير المساجد أو تحويلها كنائس . - سياسة التبشير ومحاوله تنصير الجزائريين " مساعي الكاردينال لايفجيري " 2 - دور حركة الإصلاح في الحفاظ على الهوية الوطنية: برزت الحركة الإصلاحية في الجزائر من خلال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومؤسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس / والتي عملت على : - رفض الادماج والتجنيس . - المطالبة بفصل الدين عن الدولة . - تعليم العربية - تأسيس المدارس وعقد المحاضرات وإنشاء الجرائد إرسال البعثات الطلابية . استنتاج	0.5 1.5 1.5 0.5	4
الخاتمة	شرح ماتحته خط	الهياكل القاعدية : هي البنية التحتية للدولة من طرقات ومطارات وموانئ وجسور ... التي تساهم في تنشيط الحركة التجارية وهي عمود النشاط الاقتصادي للدولة . الخصوصية : هي عملية تحويل ملكيات مؤسسات الدولة الإنتاجية وعرض بيعها على خواص قصد إعادة هيكلتها وضبط تسييرها ، مثل ما قامت به الجزائر بعد تحولها لاقتصاد السوق .. القطاع العام : هي كل القطاعات من مؤسسات اقتصادية أو خدماتية التابعة لتسيير الدولة .	1 1 1	3

2	1 0.5 0.5	<p>منحنى بياني لتطور الميزان التجاري في الجزائر ما بين 1986 و 2020</p> <p>1 سم ← 3 سنوات 1 سم ← 5 مليار دولار</p>	<p>الانجاز</p> <p>العنوان</p> <p>المقياس</p>	
1		<p>الرسم عبارة عن منحنى بياني لظاهرة اقتصادية حول تطور الميزان التجاري في الجزائر ما بين 1986 إلى 2020 ، إذ نلاحظ :</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم استقرار وتغيرات متباينة في تقييم النتائج المسجلة . - تسجيل عجز في سنوات 1986 ، 2016 و 2020 . - تحقيق فائض مستمر من سنة 1990 إلى 2008 . - أكبر عجز محقق كان في سنة 2016 . - أعلى ربح مسجل في الميزان التجاري كان سنة 2008 . <p>وهذا الاختلاف في النتائج يعود إلى :</p> <ul style="list-style-type: none"> - اعتماد الجزائر في مداخلها على العوائد المالية من منتجات الطاقة . - عدم تنوع الصادرات وضعف المساهمة في التجارة الخارجية . - التذبذب المستمر في أسعار البترول الذي في حالة الارتفاع يساهم في تحقيق قيم مرتفعة للصادرات كالذي وقع في سنة 2008 . - ارتفاع نسبة الواردات نظرا لضعف الإنتاج المحلي وعجزه في تغطية السوق الداخلية . - مشاكل التسيير الاقتصادي (تضخم الفواتير ، تبييض الأموال ، تهريب العملة ...) 	<p>التعليق</p>	الجغرافيا
4	0.5 1.5 1.5 0.5	<p>تمهيد + طرح الاشكال ؟</p> <p><u>1 – دوافع تحلي الجزائر عن النهج الاشتراكي والتحول لنظام اقتصاد السوق :</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - ضغوطات النظام الدولي الجديد في إطار العولمة . - انهيار النظام الاشتراكي في العالم بزعامة الاتحاد السوفياتي . - المشاكل المترتبة عن الصناعة مثل تضخم العمالة ، ضعف الصيانة ، نقص اليد المؤهلة . - تفاقم حجم المديونية الخارجية . - تفاقم المشاكل الاجتماعية كالبطالة وأزمة السكن وتدني مستوى المعيشة . <p><u>2 – مظاهر التحول الاقتصادي في القطاع الصناعي في ظل نظام اقتصاد السوق :</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - خصوصية القطاع الصناعي ، و بروز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . - دعم الاستثمار المحلي و الأجنبي . - تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق . - استنتاج 	<p>المقدمة</p> <p>العرض</p> <p>الخاتمة</p>	

